18 أفريل 2024

المنطقة الحرة تونس-ليبيا : بين المنشود والتحديات المتنامية

أعلنت الدولة التونسية سنة 2012 عن إنشاء مشروع المنطقة الحرة بن قردان لتحقيق التنمية ومكافحة التجارة الموازية من خلال تأسيس إطار تجاري واقتصادي مهيكل [1] وشرعت سنة 2019 [2] في وضع الحجر الاول للمشروع، لكنه ضل حبر على ورق طيلة السنوات الفارطة إلى أن تم وضعه مجدداً على طاولة وزارة التجارة وتنمية الصادرات[3]. ومن الجلي أن هناك عدة عراقيل قد حالت دون تأسيس المشروع وتساؤلات لا زالت تدور حوله خاصة تلك المتعلقة بالشركاء الاستراتيجيين في هذا المشروع وبمحتوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفحواها وتقييم الامتيازات المطروحة ضمنها والتي تستدعي النظر فيها لفهم معالمها ومآلتها.

تأثير مشروع المنطقة الحرة على مكافحة التجارة الموازية والتنمية المحلية بالجهة

منذ الاستقلال ساهمت سياسات الدولة الإقصائية في تهميش المناطق الحدودية[4] وتعزيز التجارة الموازية عبر الحدود الليبية [5]. ولطالما تغافلت الحكومات على هذه الأخيرة التي شهدت ارتفاعا ملحوظا منذ اندلاع الثورة في تونس وليبيا، [6]حيث يشير تقرير البنك الدولي لسنة 2013 أن الاقتصاد الموازي في تونس يمثل 38% من الناتج المحلي الخام للبلاد وهو ما يتسبب في خسائر سنوية تصل إلى 1.2 مليار دينار تونسي في ميزانية الدولة، ما يمثل 7% من العائدات الجبائية للدولة.

يتطلع مشروع المنطقة الحرة لإدماج التجارة الموازية ضمن إطار قانوني مهيكل وإضفاء الطابع الرسمي على أنشطة تجار السوق الموازية من خلال التشريعات التي تسمح بتصريح أعمالهم والحصول على تراخيص الاستيراد وتنظيم التجارة عبر الحدود. ولكن لتحقيق ذلك فمن الضروري إدراج المواد الاكثر تبادلا في الحدود كالبنزين والسجائر والتي يتم استبعادها في الوقت الحالي من ضمن المواد المتاحة للتبادل في المنطقة الحرة[7].

هذا ومن المتوقع ايضا أن تقوم المنطقة الحرة بتحسين البنية التحتية المهترئة والتي تفتقر للمصالح الأساسية (ماء، كهرباء وطرقات)[8] والترفيع في الاستثمار العام والخاص فهو حاليا غير كاف وغير ناجع وغير قادر على تحقيق التنمية المطلوبة[9] في الجهة.

الشراكة بين القطاعين الخاص والعام: عائق أم فرصة لنجاح مشروع المنطقة الحرة؟

يندرج مشروع المنطقة الحرة ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، هذا الإطار الذي سبق وأن لقي معارضة على مستوى تشريعي من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل والمجتمع المدني ما ساهم في كبح المضي قدما في مشروع المنطقة الحرة.[10]

كذلك يجب التذكير بأن الإطار التشريعي لهذه الشراكة تشوبه عدة اخلالات سبق وأن ذكرها المرصد التونسي للاقتصاد في ورقة بحثية له[11] تبرز حدود نوعية هذه الشراكة بين القطاعين واختلال التوازن فيما يتعلق باقتسام التكاليف والمخاطر بالإضافة للتهرب الضريبي المنجر عن عقود الشراكات بين القطاعين وغياب الوضوح والشفافية.

النزاعات الإقليمية والدولية حاجز أمام مشروع المنطقة الحرة

وفقا لمركز كارنيجي، فإن عدة تجاذبات قد حالت دون تأسيس هذا المشروع [12]، حيث شهدت المنطقة خلال العشرية السابقة عدة صراعات جيوسياسية ونزاعات حدودية ساهمت في تدهور الوضع الاقتصادي وتفاقم التجارة الموازية وتهميش المنطقة. أما على الصعيد الدولي، فقد أعاق غياب شريك استراتيجي تقدم مشروع المنطقة الحرة بن قردان بشكل كبير، نظرًا لتذبذب الحكومة التونسية بين الشركاء التقليديين كالاتحاد الأوروبي والشركاء الجدد كالصين تحديدا واللذان يعملان على تعزيز

المراجع

1. وزارة التجارة - مشروع إنجاز- منطقة - تجارية - ولوجستية - بن - قردان
2. تونسكوب -جديد مشروع المنطقة الحرة بن قردان - تم النشر في 2022/01/25
3. جريدة الشروق إمضاء العقد التأسيسي لشركة التصرف واستغلال المنطقة الحرّة بن قردان- نشر في 22-/02/2024
4. Oona Viguerie- Mis en ligne le Carburants : La - 2024/02/26 Tunisie en première ligne face à la levée des subventions en Libye - L'Observatoire Tunisien de L'économie-Consulté le (2024/04/04
5. Chafik Ben Rouine ,mis en La réforme,2015/12/ligne le 14 douanière sous ajustement structurel : lutte ou promotion du commerce informel ?, "Observatoire Tunisien de L'économie" consulté le (2024/03/25
6. Lotfi Ayadi Nancy Benjamin Sami Bensassi Gaël Raballand-2013/mis en ligne le 12 Estimating Informal Trade-across Tunisia's Land Borders - The World Bank Middle East and North Africa - consulté le (2024/04/04
7. Hamza Hamza Meddeb, "Reckless Abandon: Why Tunisia Can No Longer Delay a Border Free Trade Zone", The Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center ,mis en consulté le ,2022/09/ligne 13 2024/03/26
8. La Presse avec TAP, " La zone franche de Ben Guerdane, une locomotive de développement pour le sud tunisien ", La Presse, ,2022/03/tn, mis en ligne 20 3034/03/consulté le 15

الكاتب: غسان عون الله

CC BY NC SA

تموقعهما التجاري في أفريقيا، وبسبب عجز الحكومة كذلك عن فرض اتجاه استراتيجي للحسم في اختيار الشركاء الأنسب لصالح تونس.

حاليا، لسنا على بينة بما يحمله هذا المشروع للمنطقة لكن ما يجب التنبيه له هو أن مشروع المنطقة الحرة سيتيح الوصول إلى الملكية للأجانب، وحرية تحويل الأرباح، والإعفاءات الضريبية[13] ما يفرض إعادة النظر الجادة في هذه الامتيازات[14] وتقييما شاملا لأبعاد هذا المشروع ووقعها المحتمل على الأوضاع السوسيو اقتصادية والمالية في كل من تونس وليبيا على حد السواء.

ختاماً، يبدو أن مشروع المنطقة الحرة بن قردان يعتبر تحدياً متنامياً يجسّد المطامع التنموية والاقتصادية للمنطقة، ولكنه يواجه عدة عقبات، سواء من النواحي الإقليمية والدولية أو التوازن في الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويبقى السؤال المطروح هو: هل سيكون هذا المشروع فرصة حقيقية لتعزيز التعاون الإقليمي وتحقيقا فعليا للتنمية بالجهة، أم سيكون تفريطاً في العائدات المالية لصالح القطاع الخاص الاجنبي؟

9. محمد على الكردى -نشر في 2024/03/05 - "ماذا يكشف لنا الملحق عدد 11 حول مؤشرات التنمية الجهوية وواقع الاستثمار في الجهات؟ - موقع المرصد التونسي للاقتصاد
10. Hamza Hamza Meddeb, "Reckless Abandon: Why Tunisia Can No Longer Delay a Border Free Trade Zone", The Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center ,mis en consulté le ,2022/09/ligne 13 2024/03/26
11. Jihen Chendoul-Mis en ligne le Note de synthèse - 2015/06/04 à propos du projet de loi sur les PPP en Tunisie - L'Observatoire Tunisien de l'Economie - 2024/04/Consulté le 15
12. Hamza Hamza Meddeb, "Reckless Abandon: Why Tunisia Can No Longer Delay a Border Free Trade Zone", The Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center ,mis en consulté le ,2022/09/ligne 13 2024/03/26
13. Tunisie 14 , La zone franche de Ben Guerdane, une locomotive de développement pour le sud tunisien -mis en ligne Consulté le ,2022/03/le 20 (2024/04/16)
14. Amine Bouzaiene - mis en ligne Les avantages - 2018/11/le 19 fiscaux une perte de recettes pour un bénéficie incertain – Observatoire Tunisien de L'Economie - consulté le (2024/04/04